



تشكل المبادرة الروسية بإقامة مناطق عازلة في سوريا، أو كما سميت "مناطق تخفيض التصعيد" تطوراً مهماً، حيث استطاعت دفع الحراك السياسي الدولي الخاص بسوريا إلى الأمام: عودة الاتصالات بين الرئيسين، الأميركي والروسي، بعيد توقفها، إثر مجزرة خان شيخون، مشاركة أميركية في "أستانا 4" بمستوى أعلى من قبل، دعم أوروبي للمبادرة الروسية، ارتفاع مستوى التنسيق الروسي - التركي. لكن أهم ما يلفت الانتباه بالمبادرة هو التغير الحاصل في ذهنية صناع القرار في موسكو، واقتراب الأخيرة من الرؤية التركية التي طالما دعت إلى إقامة مناطق آمنة، بأهداف مختلفة تقريرياً.

جاء المقترن الروسي نتيجة قناعة موسكو بفشلها في صناعة وقف إطلاق نار مستدام في سوريا، بناء على رعاية الدول الثلاث الضامنة، فقد كشفت الأحداث حققتين لروسيا، الأولى أن النظام السوري وإيران لم يتزما بالهدنة العسكرية، واستطاعا ضرب الاتفاق الروسي في الصميم، في وقت بدت موسكو عاجزة عن منعهما. والحقيقة الثانية وجود قوى عسكرية على الأرض ذات ارتباطات إقليمية تتجاوز تركيا، ولا بد من توسيع مروحة الدول ضامنة الهدنة.

وربما لا تنفصل معارك الغوطة الشرقية عن المبادرة الروسية، فليس مصادفةً أن تنطلق معارك الغوطة بعد ثلاثة أيام من لقاء وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، وليس مصادفةً أن تطالب المبادرة الروسية الفصائل المعتمدة بمحاربة المنظمات الإرهابية المدرجة على لائحة الأمم المتحدة، وأهمها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح

وعلى خلاف المعارك السابقة، أعلن "جيش الإسلام"، هذه المرة، في بيان له، أن هدفه القضاء على هيئة تحرير الشام، وعمودها الأساسي "فتح الشام" في الغوطة الشرقية.

بدأت روسيا، في الآونة الأخيرة، تستشعر خطر الزحف الأميركي المتتسارع في الملف السوري، ولا يتعلّق الأمر بضربة مطار الشعيرات ومعارك الرقة فحسب، بل أيضاً بالتحركات الأميركيّة في قلب محافظة دير الزور والجنوب السوري والجنوب الشرقي عند الحدود السورية - الأردنية والسويسرية - العراقية، مع نية أميركية لم تعد خافية بصنع وقائع جديدة على الأرض في المناطق الحدودية لسوريا في الشمال والجنوب والشرق.

ومن شأن زيادة هذا الحضور العسكري الأميركي في سوريا، مع اقتراب إدارة ترامب من الوصول إلى رؤية للحل السياسي، أن يعقّد الدور الروسي ويضعفه، إذا ما نجحت الأخيرة في إنجاز شيء ما على الأرض. ولذلك، يمكن القول إن المبادرة الروسية قد تكون، في أحد جوها، خطوة استباقية لقطع الطريق على التحركات الأميركيّة المستقبلية، أو على الأقل تثبيت الواقع العسكري التي حصلت أخيراً، من خلال هذه المبادرة التي تحظى بدعم دولي.

من هنا، ثمة تساؤلات حول المبادرة وأهدافها الحقيقية، هل جاءت لتعويض الفشل الروسي في سوريا المتمثل بوقف إطلاق النار؟ أم أنها محاولة لتحقيق الأهداف التي فشلت روسيا مسبقاً في تحقيقها؟ يبدو أن الهدفين متلاصقان، فلا يمكن فصل رغبة موسكو في تثبيت وقف إطلاق النار وتحييد إيران أو إضعاف هيمنتها في سوريا، عن رغبتها في تثبيت النظام وتقوية وجوده على حساب فصائل المعارضة.

بداية، يُؤدي تطبيق المبادرة الروسية إلى وقف القصف الجوي ووقف إلقاء البراميل المتفجرة، ووقف العمليات العسكرية البرية للنظام ولحلفائه، خصوصاً في المناطق واضحة التقسيم، كما في حلب - إدلب وريف حمص الشمالي ودرعا في الجنوب. لكن، تبقى معضلة المناطق التي تتدخل فيها المنظمات الموصوفة بالإرهابية وفق الأمم المتحدة مع الفصائل الإسلامية المعتمدة، كما الحال في إدلب وريف حماة الشمالي.

إخضاع وفد المعارضة في أستانة لشروط مكافحة الإرهاب يعني تفرّغ الفصائل المعتمدة لقتال المنظمات الإرهابية، وتحديداً "هيئة تحرير الشام" التي توجد جنباً إلى جنب مع الفصائل الأخرى، وهذا فخ روسي هدفه اقتتال الأقوىاء، خصوصاً في إدلب، حيث القوى العسكرية منقسمة بين تيارين كبيرين، وهذا وضع سيخدم النظام على المدى البعيد، ويُخدم حزب الاتحاد الديمقراطي وتوجهاته الانفصالية.

وبالتالي، لا يمكن فصل محاربة الفصائل المعتمدة للفصائل الإرهابية عن التزام روسيا بوقف العمليات العسكرية بشكل تام لحلفائها، فمن دون ذلك لا إمكانية لنجاح المناطق الآمنة التي قد تتحول إلى ما يشبه الغيتوات العسكرية لفصائل المعارضة، وهي المناطق التي استعانت على النظام.

وتبقى المشكلة الكبيرة المتمثلة في المرحلة التي تسبق تطبيق المبادرة، إذ إن المبادرة لن تطبق بين ليلة وضحاها، وستحتاج إلى وقت لاتفاق على تفاصيلها، وهو وقت قد تستغلّه موسكو لترتيب أوراق الميدان، بما يخدم مصالحها.

المصادر: